مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1 ص 23-52

اثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين

The Effect Employment on Economic Growth in Palestinian

بدر شحادة حمدان

bsshamdan@hotmail.com

الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

تاريخ الاستلام 2012/9/30 تاريخ القبول 2013/1/14

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلي قياس اثر العمالة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)، وذلك باستخدام نموذج سولو المعتمد على تقدير دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، من أجل تحديد مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود متجهين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما تم حل مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج مصادر النمو الاقتصادي من خلال ((1) AR)، و((2) AR).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: مرونة كل من عنصري العمل ورأس المال بنسبة (0.53،0.63) على التوالي، ويسهم هذين العنصرين في تفسير ما نسبته (78.8%) من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مساهمة التقدم التكنلوجي (انتاجية العوامل الكلية) في النمو بلغت (21.2%).

واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة موائمة الخريجين مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، لتصبح مساهمتهم أكبر وأكثر فاعلية. وضرورة الاهتمام بالتعليم المهني، من خلال عقد دورات تدريبية مهنية، لما له من دور مهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل؛ باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس كفاءة وفاعلية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية.

Abstract: The objective of this study is to measure the extent to which the the effect of employment on the economic growth during the period (1995-2010)using Solw model and based on the utilization of Cop- Douglas production function, in order to determine the contribution of labor to economic growth, the method used for the analysis is the time series analysis.

The results showed that the Economic variables were found to be unstable

over time, then turns stable after the first differences. Later; variables were subjective to co-integration test according to Johansson method, which proved the presence of double co- integration between model variables, autocorrelation problem appeared in economics growth resources model was solved through AR1 and AR2.

Some of the results of the study were; elasticity of each of Labor and Capital was (0.63, and 0.53) respectively, and both can explain up to %78.8 of the variation in the average growth in Gross Domestic Product (GDP), indicating that the technological development's contribution in economics growth (Macro- level productivity) reached (%21.2).

Based on the above results, the study recommends the emphasis on investment in human capital, such as the investment in education, health, research, and development, for its important and prominent role in increasing economic growth.

The study recommended to focus, recommended harmonization of graduates with the needs of the Palestinian labor market, making their contribution to greater and more efficient. And the need for attention to vocational education, through professional training sessions, because of its important role in raising the productivity of the worker; as an important indicator for measuring the efficiency and effectiveness of the work element in achieving a certain level of output of the production process.

مقدمة

يعتبر عنصر العمل مصدر أساسي من مصادر الانتاج، وبالتالي فإنه يؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي يؤثر على العمالة. بمعنى أن العلاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وعنصر العمل. وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة بالاعتماد على ما يعرف بقانون اوكين(Okun) الذي يتمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل النمو في الناتج المحلي وبين معدل البطالة.

ونموذج سولو الذي يعتبر من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، ولكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يمكن تفسيره، ولذلك أطلق عليه اسم نموذج النمو الخارجي(Exogenous Growth)، حيث اعتمد نموذج سولو على دالة كوب دوغلاس في تقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي، معتبراً أن عنصر العمل هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي.

ونظراً لأهمية عنصر العمل في الاقتصاد الفلسطيني وتميزه بالعديد من المزايا، فإن هذه الدراسة ستعتمد على دالة كوب دوغلاس من أجل تقدير مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق السلاسل الزمنية لتقدير دالة كوب دوغلاس في الاقتصاد الفلسطيني لمعرفة مدى مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تقدر مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي الفلسطينية، من خلال تقدير دالة كوب دوغلاس في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تحليل أبرز ما يخص سوق العمل الفلسطيني، مما يسهم في تحديد السياسات الكفيلة برفع إنتاجية عنصر العمل من جهة، ورفع إنتاجية العناصر الكلية (التقدم التكنولوجي) بما يضمن استدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ودخل الفرد.

مشكلة الدراسة:

تطرقت العديد من النظريات الاقتصادية لموضوع العمالة والنمو الاقتصادي، محاولة تفسير العلاقة بينهما، وركزت بعض المدارس الاقتصادية على العلاقة التبادلية بين العمالة والنمو الاقتصادي، والبعض الآخر ان عنصر العمل هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي ، ولخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، ونظراً لتذبذب معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني منذ قدوم السلطة الفلسطينية، ولبيان مدي مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير عنصر العمل على نمو الاقتصاد الفلسطيني؟
2- ما مدى تأثير راس المال المادي على النمو الاقتصادي؟
3- هل التقدم التكنولوجي هو الأكثر تأثيراً على معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني؟

فرضيات الدراسة:

1- وفرة عنصر العمل في الاقتصاد الفلسطيني تجعله الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الحقيقي.
2- رأس المال المادي أقل مساهمة من عنصر العمل في نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.

3- السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وكذلك ضعف الاستثمار في مجال رأس المال البشري أدت إلى ضعف مساهمة التقدم التكنلوجي في نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

يتذبذب مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المختلفة عبر الزمن، وتسعى جميع الدول لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة والرفاه في المجتمع. ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- يعتبر تحديد وقياس مدى مساهمة عنصر العمل في نمو الاقتصاد الفلسطيني غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية.
2- تتناول هذه الدراسة احد الموضوعات الهامة والمتمثلة في تقدير مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي الفلسطيني في ظل افتقار أدبيات الاقتصاد إلى دراسة قياسية تطبيقية تتناول ذلك.
3- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة على حد علم الباحث، والتي قدرت مدى مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي، وستكون هذه الدراسة إضافة علمية يستفيد منها كل من يريد التعرف على مساهمة عنصر العمل في النمو الاقتصادي في فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مساهمة العمل في النمو الاقتصادي، وستركز الدراسة على النقاط التالية:

1- تقدير مدى مساهمة عناصر الإنتاج (العمل – رأس المال المادي) في نمو الاقتصاد الفلسطيني.
2- دراسة وتحليل إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل – رأس المال – التقدم التقني).
3- تقديم الاقتراحات والتوصيات لمتخذي القرار لاتخاذ سياسات تضمن استدامة النمو الاقتصادي في ظل الخصوصية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني.

اولاً: الاطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة:

يعتبر قانون اوكين (Okun) الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة. وينص

القانون على وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة. (والذي تم الوصول إليه بالتطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) حيث يقضي هذا القانون بأن كل 2.5 % نمو في الناتج الإجمالي يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 1%.

فإذا رمزنا إلي الناتج المحلي الإجمالي الطبيعي (الممكن) $\dot{Y}$ وإلي الناتج الفعلي ب Y وإلي البطالة الفعلية ب u والتوظيف الكامل ب $\dot{U}$ فإن :

$$\frac{y - y^*}{y} = 2.5(U - U^{\cdot})$$

ولكن لماذا لا تؤدي زيادة البطالة بمقدار 1% إلي تخفيض الناتج بنفس النسبة ؟ والإجابة أن ذلك ليس ضرورياً حيث عند حدوث الانكماش في النشاط الاقتصادي فإن المشروعات تلجأ إلي تخفيض عدد الساعات وذلك قبل الاستغناء عن العمال ذلك لأنهم إذا استغنوا عن العمال فإن العمال ذو الكفاء العالية سيجدون عمل بسهولة، ولن يتبقى سوي العمال الأقل كفاءة في سوق العمل والمتوفرين لإعادة توظيفهم، وهذه الظاهرة تسمي أحياناً ب"اكتناز العمل" حيث يجعل الناتج ينخفض بمقدار أكبر من انخفاض التوظف خلال فترات الركود (خليل،1994، ص64-65).

أما سولو فقد استخدم دالة كوب دوغلاس لتقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي حيث حاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة (تودارو، 2006، ص150). حيث كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقر، وقام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.

وقد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء علي التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين أعوام (1909 - 1949) من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة. وجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت النتائج أن (12.5%) فقط من تغير الإنتاجية علي المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الآخر من نمو الإنتاجية يعود لما سماه سولو بالتطور التكنلوجي "التحول التقني" (economic and social commission for western asia.2007,p5). حيث يمثل التطور التكنلوجي الجزء المتبقي من النمو الذي لا يعزى إلي زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من

العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها الدور الأكبر في ذلك الوقت (شرر، 2002، ص40-41).

ويمكن توضيح مساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y / y = (1 - \alpha)(\Delta L / L) + (\alpha)((\Delta K / K) + (\Delta A / A) \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

$\Delta y/y$: نمو إجمالي المخرجات (الناتج المحلي).

$(\Delta K/K)$: معدل نمو رأس المال.

$(\Delta L/L)$: معدل نمو العمل.

(α): حصة رأس المال من الناتج.

$(1 - \alpha)$: حصة العمل من الناتج.

$\Delta A/A$: معدل التغير التكنولوجي، ويعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية (total factor productivity TFP) أو (بواقي سولو solow residuals).

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخلات (العمل ورأس المال) ومساهمة التحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات. وتحسب مساهمة كل عنصر علي النحو التالي(صبيح،2008، ص90):

مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل x حصة العمل من الناتج.

مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال x حصة رأس المال من الناتج.

مساهمة التطور التكنلوجي (التقدم التقني): وهو عبارة عن مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلي التحسينات في التكنولوجيا، وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى علي حالها. بمعني آخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات (كالعمل ورأس المال).

ويمكن الاستدلال علي مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج

بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في نمو الناتج، نظراً لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة، ويطلق علي التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية (TFP) Total Factor productivity.

ولعدم وجود طريقة مباشرة لقياس التطور التكنولوجي يمكن الاستدلال عليه من خلال إعادة ترتيب المعادلة السابقة كما يلي (Vane & Snowdon, 2005, p613):

$$\Delta A/A = \Delta y/y - \{(1-\alpha)(\Delta L/L)\} - (\alpha)(\Delta K/K) \ldots\ldots\ldots (2)$$

ويتضح من المعادلة (2) أنه يمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات. وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما يتبقى من النمو في المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمي بواقي سولو (SolowResiduals). وستعتمد الدراسة على نموذج سولو من اجل تقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة (مكحول، 2001)، بعنوان: النمو الاقتصادي والتوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف على المستويين الكلي والقطاعي، إضافة لتقدير القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني. للفترة (1995-1999) وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود ترابط قوي بين النمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية والتوظيف، وقد بلغت مرونة التوظف بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلي **(0.80)** و**(0.78)** لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتبين أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، إذ بلغت **(85%)** في الضفة الغربية، أي أنه يمكن استيعاب **(85%)** فقط من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية، في حين بلغت **(52%)** في قطاع غزة.

2- دراسة (عصب، 2007)، بعنوان: "تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي: 1990 – 2004".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية، والمعونات الدولية على

تزايد معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين وسائل الإنتاج والتنمية البشرية، وذلك من خلال استخدام دالة كوب – دوجلاس لتقدير مدى مساهمة كل عنصر من عناصر النمو الاقتصادي المتمثلة في رأس المال، والقوى العاملة، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP) في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

بلغت مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي (2.26) خلال الفترة 1990–2004، وبلغ نسبة مساهمة عنصر العمل (1.29) خلال الفترة نفسها، كما بلغ نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (0.158–) خلال نفس الفترة السابقة.

3–دراسة(الشوربجي،2006)، بعنوان: اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري

هدفت هذه الدراسة لقياس اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982–2005 وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك، وذلك باستخدام قانون اوكين، ووتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. وجود أثر ضئيل موجب للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل.
2. وجود اثر موجب لكل من الاستثمارات الاجنبية والصادرات الاجمالية السلعية على العمالة في الاجل الطويل.
3. وجود اثر سالب للواردات السلعية الاجمالية، ولإجمالي التكوين الرأسمالي الحقيقي على العمالة في الاجل الطويل.

4– دراسة (Tahari & Ghura, 2004)، بعنوان:

"Sources of Growth in Sub-Saharan Africa"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو الاقتصادي في دول (الصحراء الكبرى)[1] بإفريقيا، خلال الفترة (1960–2002)، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي **(3.2%)** خلال الفترة (1960–2002).
- بلغت مساهمة رأس المال **(1.8%)** في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.

(1) الدول هي: (زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، توجو، تنزانيا، جنوب أفريقيا، سيراليون، السنغال، نيجيريا، النيجر، ناميبيا، موزمبيق، مورسيوش، مالي، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، كينيا، غينيا، غانا، الجابون، الكاميرون، تشاد، الكونغو، انجولا، بتسوانا، بنين، بوركينا فاصو).

- بلغت مساهمة العمالة **(1.5%)** في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.
- لم يكن هناك أي نمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1960-2002)، وهذا يعني أن النمو في دول الصحراء الكبرى بإفريقيا يعود لعنصري العمل ورأس المال.

ثالثاً: النمو الاقتصادي والعمالة في فلسطين:

1- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995-2010)، إذ بلغ معامل الاختلاف(1) (1.91) خلال الفترة نفسها، وهذا يدل على شدة التذبذب في نمو الناتج المحلي الحقيقي بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. والجدول التالي يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

جدول (1): نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة مئوية)

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-1995	8.41	9.13	4.73
2002-2000	-10.01	-12.19	-8.23
2005-2003	11.40	7.99	16.82
2006	-5.2	3.39	-20.10
2010-2007	7.80	8.21	2.55

المصدر: بيانات جدول (1)، الملاحق، ص28.

نلاحظ من الجدول (1) أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بلغ (8.41%) خلال الفترة (1995-1999)، انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، وزيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس ايجابياً على المؤشرات الاقتصادية.

(1) معامل الاختلاف: هو عبارة عن نسبة الانحراف المعياري للمتوسط الحسابي لمجموعة من الملاحظات وذلك من خلال الصيغة التالية: $CV = S / \overline{X}$ حيث: CV معامل الاختلاف، S الانحراف المعياري، $\overline{X}$ الوسط الحسابي (انظر، dodge, 2008, p95).

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 28-9-2000 أتجهت الأوضاع في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالانكماش في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (-10.01%) خلال الفترة (2000-2002)، كما اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي.

أما خلال الفترة (2003-2005)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (11.40%)، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، كتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي. والجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ (10.4%) خلال عام 2004 نتيجة للاستقرار النسبي في هذا العام[1].

وبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (-5.2%) خلال عام2006، وهنا لا بد من التوقف عند محطة هامة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني 2006. وإفرازاتها التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كانت السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005)، (عبدالكريم، 2008، ص113).

أما خلال الأعوام التالية (2007-2010) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي، وإفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مع إبقاء الحصار مفروض على غزة، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي إلى (7.3%) خلال الأعوام الثلاث اللاحقة لعام 2006، وسجل الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الثلاثة عام 2010 بمقدار (9.8%)، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري،

(1) ولذلك اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كسنة أساس جديدة، بدلاً من عام 1997.

بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، 2008، ص4).

2: العمالة في فلسطين:

يعتبر عنصر العمل مصدراً أساسياً وهاماً من مصادر الإنتاج والنمو الاقتصادي، إلا أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على الكمية المستخدمة من عنصر العمل بل يرتكز على مستوى الإنتاجية، بمعنى أن عدداً معيناً من العمال في اقتصاد ما يؤثران إيجابياً، بالمقارنة بتأثير أقل في اقتصاد آخر يستعمل كمية أكبر، ويعتبر عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والمورد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية. ولقد شهد سوق العمل الفلسطيني العديد من التحولات والتغيرات منذ عام 1994، بسبب الظروف السياسة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية، والجدول التالي يوضح التطورات التي مر بها سوق العمل الفلسطيني.

جدول (2): توزيع الافراد15عام فأكثر خلال الفترة (1995-2010)

السنة	عدد السكان (بالألف)	نسبة الأفراد فوق 15 سنة (%)	نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	عمالة تامة (%)	عمالة محدودة (%)
1995	2,556.90	51.63	39	60.7	21.1
1996	2,706.89	51.68	40	64.3	11.9
1997	2,783.08	53.14	40.5	70.4	9.3
1998	2,871.57	53.59	41.4	79.1	6.5
1999	2,962.23	54.15	41.6	82.8	5.4
2000	3,053.34	54.86	41.5	80.9	5
2001	3,138.47	55.57	38.7	70.9	3.9
2002	3,225.21	56.49	38.1	64.4	4.3
2003	3,314.51	56.75	40.3	68.2	6.2
2004	3,407.42	57.35	40.4	66.8	6.4
2005	3,508.13	57.89	40.7	69.9	6.6

2006	3,612.00	54.54	41.3	68.5	7.9
2007	3,719.19	54.45	41.9	70.5	8
2008	3,825.51	55.37	41.3	67.4	6.6
2009	3,935.25	58.14	41.6	69.5	5.9
2010	4,048.40	58.69	41.05	69.2	7.1
المتوسط	3,291.76	55.27	40.58	70.21	7.63

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، http://www.pma.ps/index.php?option=com_

يتضح لنا من الجدول (2) أن نسبة الأفراد فوق الخامسة عشرة بلغت (55.27%) خلال الفترة (1995- 2010) ، وبلغ متوسط نسبة القوى العاملة المشاركة (40.58%) ، وبلغت نسبة العمالة التامة (70.21%)، في حين بلغت العمالة المحدودة (7.63%) خلال نفس الفترة.

أما من حيث توزيع العاملين حسب أماكن عملهم، فنلاحظ أن هناك تذبذب في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات، بسبب الممارسات الإسرائيلية اتجاه العمال الفلسطينيين والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين حسب أماكن عملهم.

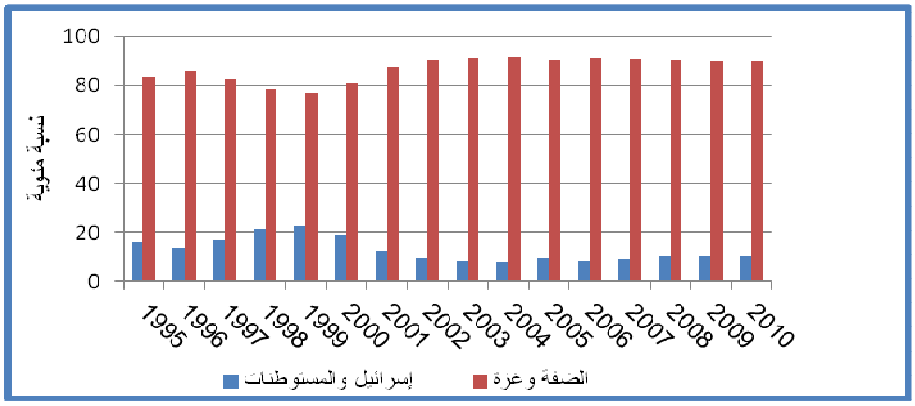

شكل (1): توزيع العاملين حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995-2010)

المصدر: بيانات جدول (2)، الملاحق، ص29.

نلاحظ من الشكل (1) أن عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات (سوق العمل الإسرائيلي) تراجع خلال عام 1996 بسبب السياسات الإسرائيلية من أجل استغلال قضية العمالة الفلسطينية، واستخدامها كورقة ضغط في سبيل الحصول على تنازلات سياسية، بالإضافة لزيادة عدد العمال

الأجانب في إسرائيل، يضاف لذلك قيام إسرائيل بالإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، مما أدى لانخفاض عدد العاملين في إسرائيل (أبو مدللة، 2008، ص134).

ومع بداية الانتفاضة الثانية، وفرض الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية، وتقييد حركة السكان أخذت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي بالتناقص الشديد، إذ انخفضت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي من (23%) خلال عام 1999 إلى (13.8%) خلال عام 2000. وبقيت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي منخفضة، إذ بلغ متوسط عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي (11.37%) خلال الفترة (2000-2007)، كما نلاحظ أن نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ارتفعت خلال الفترة (2008- 2010) مقارنة مع عام 2007، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يسمح لأي عامل من قطاع غزة بدخول إسرائيل بهدف العمل فيها.

والجدير بالذكر أنه في حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الاسرائيلي، نلاحظ ارتفاع في نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي، نتيجة لتوجه العديد منهم للبحث عن فرص عمل في الاقتصاد المحلي. حيث نلاحظ أنه عندما انخفضت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي إلى (18.8) عام 2000 مقارنة مع (22.9) عام 1999، نجد أن نسبة العاملين في سوق العمل الفلسطيني ازدادت من (77.1) خلال عام 1999 إلى (81.2) عام 2000.

أما من حيث توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)، يلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر استيعاباً للعمالة الفلسطينية، والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي.

شكل (2): توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)

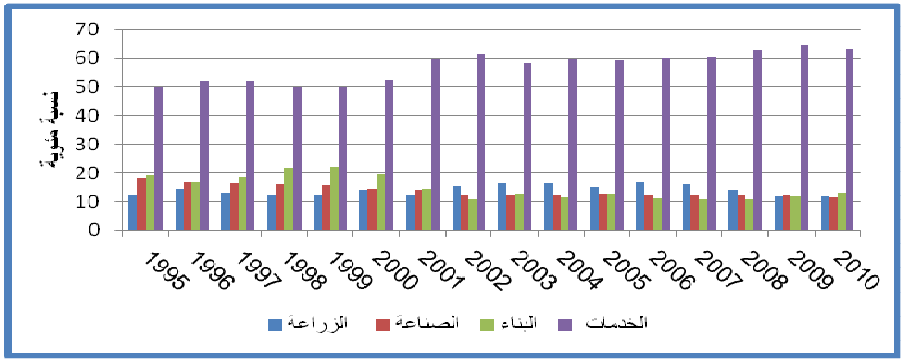

المصدر: بيانات جدول (3)، الملاحق، ص29.

نلاحظ من الشكل (2) استحواذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (57.26%) خلال الفترة (1995–2010)، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، واحتل قطاع الإنشاءات المرتبة الثانية بنسبة (14.84%)، في حين استوعب قطاع الزراعة (14.03%)، وأخيراً استوعب قطاع الصناعة ما نسبته (13.87%) من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية.

أ- خصائص القوى العاملة الفلسطينية:

تتميز القوى العاملة الفلسطينية بارتفاع المهارة، والجدول التالي يوضح توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المستوى التعليمي خلال الفترة1995–2010.

جدول (3): توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995–2010) (نسبة مئوية)[1]

السنة	عدد سنوات التعليم				
	0 سنة	1-6 سنوات	7-9 سنوات	10-12 سنوات	13 فأكثر
1995	14.1	41.5	38.8	38.4	62.5
1996	13.1	43.2	40.5	38.7	63.5
1997	13.1	42.9	40.6	39	65.1
1998	13.6	45.1	41.6	39.6	62.7
1999	14	43	41.1	40.1	63.4
2000	15.8	42.6	40.9	38.8	63
2001	11.9	39.7	38.2	35.3	59.8
2002	11.3	40.8	37.4	34.6	56.5
2003	13	43.4	39.9	36.3	57.1
2004	12	43.1	40.5	35.7	56.6
2005	12.6	44.1	40.5	35.7	56.1

(1) نلاحظ أن مجموع المتوسطات لا يساوي 100٪ وهذا يعود لأن النسبة تحسب بناء على نسبة العاملين لكل فئة من مجموع المشاركين في القوى العاملة للفئة نفسها، وهذا ايضا ينطبق على الجدول (4) في ص 16.

2006	14.2	44.8	41.3	36	55.8
2007	15.1	45.4	41.8	36.5	56.2
2008	12.7	43.4	41.6	36.5	55.3
2009	11.9	42.3	40.4	36.7	56.6
2010	11	42.1	41	35.9	55.1
المتوسط	13.09	42.96	40.38	37.11	59.08

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

يتضح من الجدول (3) أن (59.08%) من القوى العاملة الفلسطينية قد أنهوا أكثر من 13 سنة تعليمية، و(37.11%) أتموا ما بين 10–12 سنة تعليمية و(40.38%) أتموا ما بين 7– 9 سنوات تعليمية، وهذا يدل على تمتع القوى العاملة الفلسطينية بمستوى تعليمي عالٍ نسبياً يساعدها على الانخراط في الصناعات الجديدة، بما في ذلك المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة (Mas, 2005, p 10–11).

كما يتميز سوق العمل الفلسطيني أيضاً بارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، بوتيرة أسرع من الطلب على العمل، ما يدفع المزيد من العمال الفلسطينيين للبحث عن فرص عمل في الخارج خاصة إسرائيل، أو الانضمام لصفوف العاطلين عن العمل، وقد تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يستطيع استيعاب (62%) فقط من الزيادة السنوية في أعداد القوى العاملة الفلسطينية، وتصل النسبة إلى (85%) في الضفة الغربية، وإلى (52%) في قطاع غزة (ماس، 2001، ص3).

وتعتبر الأيدي العاملة الفلسطينية فتية حسب التركيبة العمرية، والجدول التالي يوضح نسبة القوى العاملة حسب فئات العمر خلال فترة الدراسة كلها.

جدول (4): نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة (1995–2010)

السنة	العمر				
	24-15	**34-25**	**44-35**	**54-45**	**55 فأكثر**
1995	32.1	54.1	50.9	44.4	19.4
1996	32.6	54	51.8	46.6	18.8

1997	32.4	54.5	53.1	45.7	19.1
1998	31.2	55.5	55.3	48	19.3
1999	30.4	55.3	56.6	50.1	19.5
2000	28.9	54.2	55.4	51.8	23.6
2001	25.6	51	52.8	48.9	20.7
2002	23.2	51.2	53	49.2	21.7
2003	25	54	56.1	51.4	22.6
2004	24.6	54.6	56.9	52	21.5
2005	24.8	55.4	56.5	52.1	22.7
2006	25.6	55.6	57.6	52.9	23
2007	26.3	56	58.8	53.8	23.1
2008	26.8	55.8	57.6	52	21.8
2009	26.7	57	58.1	52.3	21.1
2010	25.8	56.6	57.9	52.5	20.7
المتوسطات	28.19	54.68	54.4	50.23	21.16

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،
التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 –2010).

نلاحظ من الجدول (4) أن متوسط نسبة العاملين في الفئة العمرية (25–34) بلغت حوالي (54.6%) خلال فترة الدراسة، بينما يبلغ (54.4%) للفئة العمرية (35–44)، أما الفئة العمرية (15–24)، فبلغت نسبتها (28.19%)، ومن السابق يتضح أن التركيبة العمرية للقوى العاملة الفلسطينية يغلب فيها عنصر صغر السن، وهذه تعتبر ميزة لها ارتباط وثيق بتقبل التغيير والقدرة على التعلم واكتساب المهارات.

ب- البطالة[1]:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بداية تأسيسها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006، ص37).

ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، والشكل البياني التالي يوضح نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

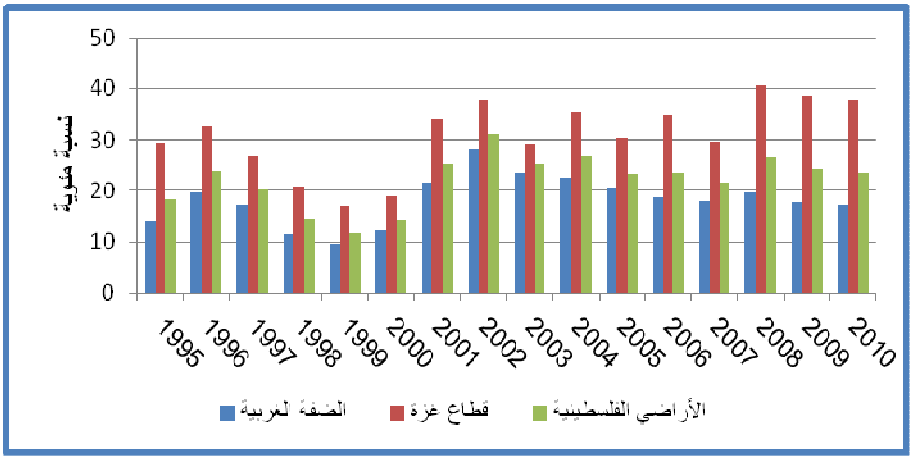

شكل (4): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

المصدر: بيانات جدول (4)، الملاحق، ص30.

نلاحظ من الشكل (5) أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة (30.84%) خلال فترة الدراسة كلها، في حين بلغ في الضفة الغربية (18.26%) خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر لقطاع غزة، ومنع وصول العمال لأماكن عملهم إلى إسرائيل، وشن الحرب الأخيرة على

(1) البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية: حيث تشمل هذه الفئة جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل (15 فأكثر) ولم يعملوا ابدا خلال الفترة في أي نوع من الاعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق.

قطاع غزة وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بالإضافة لضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لتراجع الأنشطة الاقتصادية.

أما على صعيد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية نلاحظ أنها بلغت حوالي (22.21%) من إجمالي القوى العاملة كمتوسط خلال الفترة (1995-2010).

أما خلال الفترة (1995-1999) بلغت نسبة البطالة (17.70%) في الأراضي الفلسطينية، ومع بداية الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة (2000-2002) حيث بلغت هذه النسبة (23.60%). أما خلال الفترة (2003-2005) بلغ نسبة البطالة (25.27%)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للتزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض. أما خلال الفترة (2007-2010) بلغت نسبة البطالة (24.13%) وهنا يجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال العام2010 إلى (23.7%) مقارنة مع (24.5%) في العام 2009.

رابعاً: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة:

بناءً على ما سبق شرحه في الاطار النظري، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية لنموذج سولو في تقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي من خلال دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Cob – Douglas)، فقد اعتمدت الدراسة على نموذج سولو لتقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي في فلسطين، بالإضافة إلى متغير وهمي من أجل عكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على ذلك يمكن تمثيل النموذج القياسي المستخدم في تقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي في فلسطين، كما يلي:

والصيغة السابقة للنموذج هي عبارة عن التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة كوب دوغلاس(الفتلاوي، 2011، ص262).

حيث إن:

GDP: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

K: رأس المال المادي. وسيتم تقديره وفق طريقة الجرد الدائم (انظر، الملاحق، ص31- 30)

L: عدد العاملين (عمالة التامة)، المشاركين في العملية الإنتاجية.

D1: متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الأوضاع السياسية، حيث تأخذ D1=0 في حالة الاستقرار السياسي، و D1=1 في حال عدم الاستقرار السياسي.

ε: تمثل الجزء المتبقي (Risidual).

α ,β: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المقدر، والعمل على التوالي.

خامساً: نتائج تقدير وتحليل النموذج القياسي(نموذج سولو):

اعتمدت الدراسة على نموذج سولو لتقدير مساهمة العمل في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير دالة كوب دوغلاس للإنتاج. وهذا النموذج – السابق شرحه – يتمثل في الشكل التالي:

1- نتائج اختبارات السكون لمتغيرات (نموذج سولو):

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات نموذج سولو

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج سولو

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
logGDP	-1.337	-6.946*	-1.226	-9.014*
logK	-2.416	-1.315	-3.737*	-9.172*
logL	-1.311	-7.865*	-0.915	-14.711*

* معنوي عند مستوى 1%.

يتضح من الجدول (5) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level) ما عدا متغير رأس المال فقد تميز بالسكون في المستوى (Level). وقد تحقق شرط السكون في المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك (لنموذج سولو) باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:

بعد تحقق شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول (6): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج سولو

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %1	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد (None*)	25.86	28.32
على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)	18.52	26.73
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 2)	6.63	1.18
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.		

يتضح من الجدول(6) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (28.32) وهي أكبر من القيمة الحرجة (25.86) عند مستوى دلالة 1%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في نموذج سولو. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1%. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (1.18) وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة (6.63).

4- تقدير معاملات الانحدار في نموذج سولو:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك والسببية السابقة تم تقدير العلاقة الإنحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (7): نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج سولو

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
$LN\hat{K}_{it}$	0.63*	0.096	6.560	0.0000
LNL_{it}	0.53*	0.168	3.181	0.0024
$D1_{it}$	-0.09**	0.039	-2.236	0.0293
DW=2.14 (ajd R^2: 0.788) (R^2: 0.801)				

* معنوي عند مستوى 1%، **معنوي عند مستوى 5%.

- تحليل نتائج نموذج سولو:

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.788)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته(78.8%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الحقيقي، وأن ما

نسبته (21.2%) يعود لمساهمة مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في تفسير النمو في الناتج المحلي الحقيقي. كما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال (0.63)، بمعنى أن زيادة رأس المال بنسبة 100%، سيؤدي لزيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (63%)، بينما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل (0.53) مما يعني أن زيادة العمل بنسبة100% سيزداد الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (53%). واستناداً لنتائج تقدير النموذج السابقة وباستخدام قيم (α,β) المحسوبة من نموذج سولو المقدر تم حساب مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في فلسطين، في كل فترات وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (8): مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995–2010)

الفترات	معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي	مساهمة العمالة		مساهمة رأس المال		مساهمة الإنتاجية الكلية	
		المساهمة	النسبة %	المساهمة	النسبة %	المساهمة	النسبة %
q2/1995 - q3/2000	1.87	1.03	55.28	2.87	153.62	-2.03	-108.90
Q4/ 2000- q4/2002	-2.55	-0.43	-(1)	0.91	-	-3.03	-
q12003- q4/2005	3.47	0.95	27.55	1.12	32.37	1.39	40.08
q1/2006- q4/2006	-5.81	0.03	-	1.24	-	-7.07	-
q1/2007- q4/2010	2.60	0.64	24.55	0.83	31.84	1.13	43.61
q2/1995- q4/2010	1.24	0.64	51.97	1.64	131.90	-1.02	-83.88

المصدر: مساهمة العمالة وراس المال والانتاجية الكلية من احتساب الباحث بناء على تقديرات النموذج القياسي، اما معدل النمو في عبارة عن متوسط للفترات المذكورة في الجدول.

يلاحظ من الجدول (8) أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بلغ (1.24)، وذلك للفترة (الربع الثاني عام 1995–الربع الرابع لعام 2010)، وهو معدل منخفض، أما معدلات النمو السنوية كانت متذبذبة بين تلك المعدلات السالبة خصوصاً في الفترة (2000–2002) وكذلك في عام 2006، والمعدلات الموجبة خلال الفترات الأخرى، وهو ما يدل على تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بحسب الظروف السياسية السائدة.

(1) تعني هذه الاشارة عدم وجود القيمة وذلك لأنه لامعني لها، حيث عندما تكون المساهمة سالبة والنمو سالب تكون النسبة موجبة وهذا لا معنى له.

ويلاحظ أن رأس المال يحتل النصيب الأكبر في المساهمة والتأثير على النمو الاقتصادي، إذ بلغت مساهمته خلال فترة الدراسة ككل (1.64) وتمثل ما نسبته (131.9%) من متوسط النمو المحقق لنفس الفترة. أما مساهمة عنصر العمل في نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (0.64) في المتوسط خلال فترة الدراسة كلها، وتمثل ما نسبته (51.97%) من متوسط النمو خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة لمساهمة مجمل إنتاجية العوامل الكلية (TFP) في النمو الاقتصادي فقد بلغت (-1.02) كمتوسط لفترة الدراسة كلها وتمثل (-83.88%) من متوسط النمو المحقق لنفس الفترة.

جاءت النتائج السابقة كمتوسط خلال فترة الدراسة كلها وهذا ربما يضفي عدم دقة في التحليل نظراً لتباين الظروف والأحداث التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، إذ شهدت هذه الفترة متغيرات كثيرة وعميقة، وبالتالي لابد من إلقاء الضوء بشكل أكثر دقة على مدى مساهمة العمل في النمو الاقتصادي في فلسطين، بعد تجزئة فترة الدراسة الكلية حسب الظروف السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية كما يلي:

- تطور مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي:

الشكل البياني التالي يوضح مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (الربع الثاني لعام 1995 لغاية الربع الرابع عام 2010).

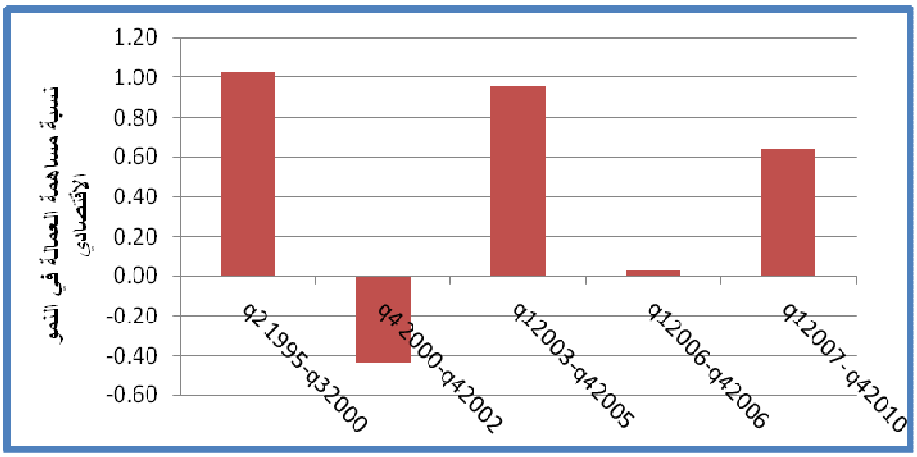

شكل (5): مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي

المصدر: بيانات جدول (8)، ص21.

نلاحظ من الشكل (5) مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي خلال الفترات المختلفة، فيلاحظ أن عنصر العمل ساهم بحوالي (1.03)، أي ما نسبته (55.28%) في نمو الناتج المحلي الحقيقي

خلال الفترة (الربع الأول من عام 1995 لغاية الربع الرابع من عام 1999)، وهي الفترة التي ترافقت مع ازدياد حجم العمالة التامة في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لحداثة السلطة الفلسطينية واحتياجها لتوظيف عدد كبير في مؤسساتها.

أما خلال الفترة (الربع الرابع من عام 2000 لغاية الربع الرابع من عام 2002) بلغت مساهمة العمالة (-0.43)، وذلك بسبب التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية، الأمر الذي انعكس سلباً على إنتاجية العامل الفلسطيني، بالإضافة لقيام إسرائيل بالعديد من الممارسات والمضايقات ضد العمال الفلسطينيين، كمنع وصول المواد الخام للأراضي الفلسطينية، ومنع العمال من الوصول لأماكن عملهم.

أما خلال الفترة (الربع الأول 2003 لغاية الربع الرابع 2005) بلغت مساهمة العمالة (0.95) أي ما نسبته (27.55%)، وذلك بسبب عودة الاستقرار النسبي للمنطقة، والتخفيف من حدة الإجراءات والممارسات ضد العمال الفلسطينيين، والسماح لدخول المواد الخام للأراضي الفلسطينية.

أما في عام 2006 انخفضت مساهمة العمالة وبلغت (0.03)، ذلك بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها المنطقة، مما انعكس الأمر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع معدل البطالة.

كما بلغت هذه المساهمة (0.64)، أي ما نسبته (24.55%)، خلال الفترة (الربع الأول من عام 2007 لغاية الربع الرابع عام 2010)، حيث اتسمت هذه الفترة بعودة الهدوء والاستقرار للأراضي الفلسطينية، وارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي خاصة قطاع الإنشاءات. مما أدي لارتفاع الطلب على العمالة في الاقتصاد الفلسطيني.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي أن جميع معاملات الانحدار كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى **5%**، ووفقاً لقيمة معامل التحديد المعدل للنموذج فإن عنصري العمل ورأس المال يفسرا ما نسبته **(78.8%)** من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي، بينما تسهم إنتاجية العوامل الكلية في تفسير ما نسبته (21.2%).

2- بلغت مرونة الإنتاج لرأس المال **(0.63)**، وبلغت مرونة الإنتاج للعمل **(0.53)** ، وبلغت مساهمة رأس المال **(1.64)**، وتشكل ما نسبته **(131.90%)** خلال فترة الدراسة

3- بلغت مساهمة العمالة **(0.64)**، وتشكل ما نسبنه **(51.91%)** خلال فترة الدراسة.

4- بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(-1.02)** وتشكل ما نسبته **(-83.88%)** في نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

1- موائمة الخريجين مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، لتصبح مساهمتهم أكبر وأكثر فاعلية.
2- الاهتمام وحث مؤسسات القطاع الخاص بعقد دورات حقيقية تسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية لموظفيها.
3- ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني، من خلال عقد دورات تدريبية مهنية، لما له من دور مهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل؛ باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس كفاءة وفاعلية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية.
4- طالما أن رأس المال المادي لعب دور أساسي في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فلا بد من الحث على تطويره، لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.
5- بسبب ضعف وسلبية الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعود للقيود المفروضة على حركة العمالة ورأس المال التي تنتقل عبرها التكنولوجيا، وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا وعدم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهذا يستدعى للاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة. وضرورة التركيز على الاستثمار بفاعلية في رأس المال البشري، من استثمار في التعليم والصحة والبحث والتطوير، لما له من دور هام وبارز في زيادة النمو الاقتصادي.
6- تدعيم وتطوير مراكز البحث والتطوير والمعلومات، بهدف توفير البيانات والمعلومات التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم وبناء الاستراتيجيات اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي.

المراجع

أولا المراجع العربية:

أبو الشكر، عبدالفتاح. **سوق العمل في إسرائيل**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.

أبو مدللة، سمير. **تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي– واقع وآفاق**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008.

تودارو، ميشيل.. **التنمية الاقتصادية**، (ترجمة، حسني، محمود، عبدالرازق، محمود)، دار المريخ للنشر، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة (1-29).
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، لسنوات متعددة من (1996-2010).
حمزة، حسن. **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان، الأردن، 2011.
الخطيب، ممدوح. **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، المجلد السابع، 2010.
خليل، سامي. **نظرية اقتصادية كلية المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكتاب الأول، الكويت، 1994.
شرر، فريدريك. **نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، (تعريب) علي أبو عمشة، العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002.
صبيح، ماجد. **التنمية الاقتصادية**، جامعة القدس المفتوحة، 2008.
طاقة، محمد، وحسن، حسين. **اقتصاديات العمل**، الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، 2008.
العامري، عادل. **أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن**، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2003.
عبدالكريم، نصر. **أهمية وسبل الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي**، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول، مجلد24 ، 2004.
عبدالكريم، نصر. **تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين (1994-2007)**، مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول، 2008.
عصب، عوض. **تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي:** 1990 – 2004، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد2007.
فالديفييزو، روزا، وفون المن، واواريك، اريكسون، وبانيستر، جيفري، وداوودي، حميد، وفيشر، فيليكس، وينكنر، إيفا، وسعيد، منى. **الضفة الغربية وقطاع غزة الاداء الاقتصادي والاحتمالات والسياسات الاقتصادية تحقيق الرخاء ومواجهة التحديات الديمغرافية**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الاوسط، 2001.
الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن. **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
الكفري، صالح. **الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.
الماحي، محمد. **تخطيط وتمويل التنمية (المناهج- النماذج- التطبيق)**، الطبعة الأولى، بستان

المعرفة، مصر، 2010.

مكحول، باسم. **النمو الاقتصادي والتوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد السادس والعشرون، 2001.

مكحول، باسم. **مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.

مكحول، باسم، والبطمة، سامية، وعطياني، نصر. **سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة البدائل المتاحة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2001.

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.p

نصر، محمد. **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، رام الله، فلسطين، 2003.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Dodge, yadolau**. The concise encyclopedia of statistics** , springer science, business media,2008.

Economic and social commission for western asia , **analysis of performance of growth and productivity in the escwa ergionfifth** , issue, united nations,2007.

Khan, safdar. **Macro determents of total factor productivity in Pakistan** ,state bank of Pakistan 2005 ,sBp research bulletiu , volume 2, number 2, 2006.

Labour for sarvey (October-december,2010) rond (Q4/2010). Prees release on the labour farce survey results, Palestinian national bureau of statistics,2011.

Nehru , vicram& dhareshwar, ashok. **Anew database on physical capital stock sources ,methodology and results**,revista de analisis economico, vol 8,n1, 1993.

Palestine economic policy research institute, **towards Palestinian development vision,** 2005.

Snow don, Brian&vane, Howard**. Macroeconomics**, Edward Elgar publishing,Inc,136 west street, suite 202, Northampton , massash usetts 01060.USA,2005

Tahari ,Amor& Ghura ,Dhaneshwar. **Sources of Growth in Sub-Saharan Africa,** Working Paper , International Monetary Fund,2004.

الملاحق

جدول (1): نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الأراضي الفلسطينية (مليون دولار)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (مليون دولار)	النمو (نسبة)	قطاع غزة (مليون دولار)	النمو (نسبة)
1994	3038.4	-	1955	-	1083.4	-
1995	3212.4	5.73	2101.7	7.5	1110.7	2.52
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.64
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	10.82
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	10.29
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.56	2928	-7.55	1218.7	-12.06
2001	3810.8	-8.1	2616	-11.93	1194.8	-1.96
2002	3301.4	-13.37	2234	-17.1	1067.4	-10.66
2003	3800.5	15.12	2451.9	8.89	1348.6	26.34
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.14
2005	4559.5	8.6	2876.7	2.41	1682.8	20.98
2006	4322.3	-5.2	2977.7	3.39	1344.6	-20.10
2007	4554.1	5.36	3317.2	10.23	1236.9	-8.01
2008	4878.3	7.12	3716.7	10.75	1161.6	-6.09
2009	5239.3	8.88	3979.6	11.27	1259.7	8.44
2010	5754.3	9.82	4249.5	6.78	1504.8	19.45

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2008):
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm
أما عامي 2009-2010
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm

نسب النمو حسبت من قبل الباحث.

جدول (2): نسبة العمال في الأراضي الفلسطينية حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
1995	60.6	23.2	16.2
1996	59.3	26.6	14.1

17.1	26.1	56.8	1997
21.7	24.5	53.8	1998
22.9	24.2	52.9	1999
18.8	24.8	56.4	2000
12.5	25.4	62.1	2001
9.3	27.5	63.2	2002
8.7	30	61.3	2003
8	27.8	64.2	2004
9.3	28.9	61.8	2005
8.6	26.5	64.9	2006
8.9	29.1	62	2007
10.1	26.7	63.2	2008
10.2	26.4	63.4	2009
10.5	26	63.5	2010

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996-2010).

جدول (3): نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات
1995	12.7	18	19.2	50.1
1996	14.2	16.8	16.8	52.2
1997	13.1	16.4	18.4	52.1
1998	12.1	15.9	22	50
1999	12.6	15.5	22.1	49.8
2000	14.1	14.2	19.4	52.3
2001	12.2	13.8	14.2	59.8
2002	15.3	12.7	10.7	61.3
2003	16.2	12.5	12.9	58.4
2004	16.4	12.6	11.5	59.5
2005	15	12.9	12.8	59.3
2006	16.7	12.3	11	60
2007	16.1	12.5	10.9	60.5
2008	14.1	12.3	10.7	62.9
2009	11.8	12.1	11.7	64.4
2010	11.8	11.4	13.2	63.6

المتوسط	14.03	13.87	14.84	57.26

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

جدول(5): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1995	13.9	29.4	18.2
1996	19.6	32.5	23.8
1997	17.3	26.8	20.3
1998	11.5	20.9	14.4
1999	9.5	16.9	11.8
2000	12.2	18.9	14.3
2001	21.6	34	25.3
2002	28.2	37.9	31.2
2003	23.7	29.1	25.5
2004	22.8	35.3	26.8
2005	20.4	30.3	23.5
2006	18.8	34.8	23.7
2007	17.9	29.7	21.7
2008	19.7	40.6	26.6
2009	17.8	38.6	24.5
2010	17.2	37.8	23.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،
التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

طريقة الجرد الدائم لتقدير رأس المال (Nehru , hareshwar, 1993):

تعتبر طريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) من الطرق الأكثر استخداما لحساب مخزون رأس المال، وتفترض هذه الطريقة أن مخزون رأس المال في فترة ما، عبارة عن تراكم الاستثمارات الثابتة للسنوات السابقة ويتم تقدير مخزون رأس المال وفق المعادلة التالية:

$$k_t = I_t + (1 - \partial)k_{t-1} \dots\dots (1)$$

حيث:

I_t: هي عبارة عن إجمالي الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت)، و (∂) معدل اهتلاك رأس المال.

ولبناء سلسلة زمنية لمخزون رأس المال تستخدم الصيغة التالية:

$$K_t = (1-\partial)^t K_0 + \sum_{t=0}^{t-1}(1-\partial)^t I_{t-1} \quad \dots(2)$$

وهذه العلاقة تتطلب احتساب مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية أي (K_0)، واختيار معدل الاهتلاك.

ولتقدير مخزون رأس المال في بداية الفترة استخدم الباحث طريقة هاربرجر (*harberger*) ويتم ذلك من خلال المعادلة رقم (1) بعد إعادة صياغتها لتصبح كالتالي:

$$\frac{K_t - K_{t-1}}{K_t} = \partial + \frac{I_t}{K_{t-1}} \dots\dots(3)$$

وبافتراض ثبات معامل رأس المال خلال فترة الدراسة، فان معدل نمو مخزون رأس المال ($\dot{K}$) يساوي معدل نمو الناتج (g) ويكون معدل نمو رأس المال وفقا للعلاقة السابقة كالتالي:

$$\dot{K} = g = \partial + \frac{I_t}{K_{t-1}} \dots\dots(4)$$

ويمكن إيجاد مخزون رأس المال من المعادلة السابقة بنقل مخزون رأس المال للفترة السابقة لليسار لتصبح المعادلة كالتالي:

$$K_{t-1} = \frac{I_t}{g+\partial} \dots\dots(5)$$

ولإيجاد مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية يفترض أن (t=1) وبالتالي (t−1=0) أي أن:

$$K_0 = \frac{I_t}{g+\partial} \dots\dots(6)$$

وعادة يؤخذ معدل نمو الناتج لفترة ثلاث أو خمس سنوات في بداية الفترة الزمنية محل الدراسة لتفادي تقلبات نمو الناتج، ولقد تقلبت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية في الفترة الابتدائية فقد بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (5.73%) عام 1995، وانخفض هذا المعدل إلي (2.5%) عام 1996، ثم عاد للارتفاع إلى (13.7%) عام 1997، وبلغ (12.2%) عام 1998، ولكنه انخفض ليصل إلى (8.03%) عام 1999.

أما معدل الاهتلاك فقد استخدم الباحث معدل اهتلاك يساوي (4%) وهذا ما يتفق مع العديد من الدراسات كدراسة (الخطيب، 2010)، ودراسة (khan,2006) وكذلك دراسة (داودي، المن، 2001) والأخيرة دراسة خاصة بالاقتصاد الفلسطيني.